شاهد المَشهد المُعاصر قفزةً عظيمةً في ميدان التكنولوجيا الرقمية، الأمر الذي أفضى إلى تحول جوهري في أسلوب التعامل مع المعطيات، إذ غدت المعلومات بمختلف صورها تمثل أحد أهم الموارد الأساسية التي ترتكز عليها شتى المجالات، سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو الصحية أو الرياضية. ولم يعد الأمر محصورًا بالمعطيات التقليدية التي تُعرّف الأفراد بشكل مباشر، بل تطور ليشمل أصنافًا أكثر دقة وتعقيدًا، وفي طليعتها البيانات البيومترية التي تلازم الخصائص الجسدية والفيسيولوجية للإنسان، والتي تُعتبر من أخطر أنواع المعطيات نظرًا لارتباطها الوثيق بهوية الشخص وعدم قابليتها للتغيير. وقد أسهم الرقي التكنولوجي في توسيع نطاق استغلال هذه المعطيات بشكل غير مسبوق، حيث أصبحت تُستعمل في ميادين عديدة مثل الأمن والتحقق من الهوية، والطب وتحليل الوضع الصحي، وكذلك في المنظومات الذكية التي ترتكز على الذكاء الاصطناعي. ويُلحظ أن هذا الاستعمال لم يقتصر على بلوغ الغايات التقنية فحسب، بل امتد ليشمل تحقيق مكاسب مادية وتجارية، الأمر الذي رفع من قيمة هذه المعطيات وجعلها محط اهتمام بالغ من قبل الهيئات والشركات. نتج عن هذا التوسع بروز العديد من المخاطر المتعلقة بإمكانية التعسف في استعمال هذه المعطيات أو تسريبها، مما يشكل تهديدًا حقيقيًا لخصوصية الأفراد وحقوقهم الجوهرية. ظهرت الحاجة إلى تدخل تشريعي يُنظّم معالجة المعطيات البيومترية، ويضع الضوابط الضرورية لصونها، وقد سارت القوانين المستحدثة نحو إدراج هذا الصنف من المعطيات ضمن فئة المعطيات الشخصية الحساسة التي تستلزم مستوى أسمى من الرعاية، نظرًا لما قد ينشأ عن انتهاكها من أضرار بالغة. ومن أبرز هذه التشريعات في دولة الإمارات القانون الاتحادي رقم 45 لسنة 2021، الذي جاء لمواكبة المستجدات العالمية في مجال صون المعطيات، ووضع هيكل تنظيمي شامل يُدير جَمع المعطيات ومعالجتها واستعمالها. لم يعد الميدان الرياضي بمنأى عن هذه التحولات، بل غدا من أكثر الميادين اعتمادًا على التقنية الحديثة، خاصة في ظل التنافس المحتدم بين الأندية والفرق الرياضية لنيل أفضل النتائج. وتُعد كرة القدم من أبرز الألعاب التي شهدت تطورًا جسيمًا في استخدام التقنيات المستحدثة، حيث تعتمد الأندية على جمع وتحليل معطيات دقيقة تخصّ اللاعبين، بهدف تحسين الأداء البدني والفني، وخفض نسب الإصابات، وتقوية فعالية الخطط التكتيكية. وتضم هذه المعطيات تشكيلة واسعة من المعلومات التي تندرج ضمن البيانات البيومترية، والاستجابة الجسدية خلال المباريات والتمارين. ويتم تجميع هذه المعطيات عبر أجهزة وتقنيات متقدمة، مثل أجهزة الرصد وأنظمة التحليل الرقمي، والتي تُمكّن المدربين والإداريين من الحصول على صورة وافية عن وضع اللاعب ومُنجزه. إلا أنها في الوقت ذاته تثير عددًا من المعضلات القانونية، لا سيما فيما يخص مدى شرعية جَمع هذه المعطيات واستعمالها، وحدود حق اللاعب في المصونة الشخصية. ويُطرح هنا استفسار أساسي حول ما إذا كان اللاعب يمتلك حرية حقيقية في إجازة جَمع بياناته، أم أن هذه الإجازة تكون صورية في ظل العلاقة التعاقدية التي تجمعه بالنادي، والتي قد تفرض عليه قبول شروط معينة لا يستطيع رفضها. كما تتجلى معضلة أخرى تتعلق بمدى إمكانية استخدام هذه المعطيات لأهداف غير تلك التي جُمعت لأجلها، كاستعمالها في التسويق أو مشاركتها مع جهات خارجية، كالهيئات الداعمة أو شركات الضمان، وتتفاقم خطورة هذه القضية في ظل الطبيعة الحساسة للبيانات البيومترية، والتي قد يؤدي كشفها إلى المساس بسمعة اللاعب أو التأثير على مسيرته المهنية. فإن القيمة المادية لهذه المعطيات غدت تمثل ركنًا هامًا في صناعة الرياضة العصرية، حيث تسعى العديد من الشركات إلى استثمارها في تطوير أطر وخدمات تعتمد على تحليل الإنجاز الرياضي. وهذا ما يرفع من احتمالات تفعيل هذه المعطيات بأساليب قد لا تتوافق مع مصلحة اللاعب، الأمر الذي يستدعي وجود حماية قانونية فاعلة تضمن عدم التعدي على حقوقه. تبرز أهمية إرساء هيكل قانوني واضح يُنظّم معالجة البيانات البيومترية في الحقل الرياضي، ويُحدّد حقوق والتزامات الأطراف المعنية، سواء كانوا لاعبين أو أندية أو هيئات تنظيمية. ويجب أن يُحقق هذا الهيكل توافقًا دقيقًا بين الاستفادة من هذه المعطيات في الارتقاء بالأداء الرياضي، وبين حماية حقوق اللاعبين وضمان خصوصيتهم. كما أن الرقي المتواصل في التكنولوجيا يُلزم المُسنّ باللحاق بهذه المستجدات عبر تحديث التشريعات بوتيرة منتظمة، بما يتناسب مع طبيعة المخاطر الجديدة التي تفرضها البيئة الرقمية. ولا يقتصر دور الحماية القانونية على وضع النصوص التشريعية، بل يمتد ليشمل ترسيخ الوعي لدى الأفراد، بأهمية صَوْن معطياتهم وحقوقهم في هذا المجال. وتكمن أهمية هذا البحث في كونه يتناول موضوعًا مستجدًا يجمع بين القانون والتكنولوجيا والرياضة، حيث يسعى إلى تدارس الحماية القانونية للبيانات البيومترية، مع التركيز على تطبيقها على لاعبي كرة القدم، بوصفهم من أكثر الفئات التي يتم استخلاص هذا النوع من المعطيات عنها. كما يهدف البحث إلى مفاضلة مدى كفاية القوانين الحالية في مواجهة التحديات المتعلقة بهذا الشأن، ويقصد هذا البحث تحقيق مجموعة من المقاصد، من أبرزها: إيضاح مفهوم البيانات البيومترية وسماتها، وبيان طبيعتها القانونية، ومراجعة الإطار التشريعي المُؤطّر لها، بالإضافة

Summarized by © lakhasly.com

إلى دراسة تطبيق هذه الأحكام في المجال الرياضي، وتحديدًا فيما يتعلق بلاعبي كرة القدم. كما يطمح البحث إلى تقديم مقترحات عملية تسهم في دعم الحماية القانونية لهذا الصنف من المعطيات. وتتمثل معضلة البحث في التساؤل المحوري حول مدى اكتفاء الحماية القانونية للبيانات البيومترية الخاصة بلاعبي كرة القدم في ظل التطور التكنولوجي المتسارع. ويتفرع عن هذا التساؤل عدد من الأسئلة الجانبية التي تتصل بمفهوم هذه المعطيات، والمخاطر المتصلة بها، ومدى نجاعة التشريعات الراهنة في صونها.

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال معاينة النصوص التشريعية ومفصلها، والاستناد إلى الدراسات الفقهية ذات الصلة، بهدف الوصول إلى مُحصّلات دقيقة تُسهم في إدراك هذا الموضوع بشكل أعمق.

Summarized by © lakhasly.com